مقدمة الترجمة

يقف حلاق في هذه الدراسة، كدأبه، في مواجهة الإبيستيمولوجيا الاستشراقية المهيمنة على حقل الدراسات الإسلامية في الغرب (وفي الشرق)، محاولا إعادة التفكير في مفهوم «الشريعة»، الذي حظي باهتمام أكاديمي غربي كبير، تساوقا مع بزوغ حركات الإسلام السياسي في المشرق العربي، والتي تنهض أيديولوجيّا، بدرجة أو بأخرى، على مقولة «استعادة الشريعة» أو «تطبيق الشريعة».

يعود حلاق إلى التصور الاستشراقي-الحداثي عن الشريعة، مجادلًا عن كونه تصورًا لا يمت بصلة للشريعة التي عرفها المسلمون طوال تاريخهم. ومُرجعا ذلك في جزءٍ كبيرٍ منه إلى «الورطة» اللسانية التي يطلق عليها نيتشه «تقنين اللغة»؛ حيث إن الكلمات ليست بريئة كما قد يبدو، وإنما «كل كلمة هي انحياز»، كل كلمة تحمل على عاتقها حمولة من الأحكام والمعاني، التي تحدد مصير الشيء الذي نطلقها عليه.

فالتصور الحداثي للشريعة يتعامل معها بوصفها «قانونا»، وكلمة قانون بمدلولها الحداثي تشتمل على معانٍ وأحكامٍ

لا تتوافق على الإطلاق مع دلالة الشريعة. فمن هذه المعاني على سبيل المثال: الفصل بين القانوني والأخلاقي، كل ما ينطبق عليه وصف قانون حديث، يفصل ما بين القانوني والأخلاقي ولابد، بينما الشريعة طول تاريخها لم تعرف هذا الفصل أبدا، وإنما العكس تماما هو الصحيح. ومن ثمّ عندما نطلق على الشريعة وصف قانون-القانون الإسلامي، ثم ننظر فيها فنجدها لا تعتمد هذا الفصل، سنحكم عليها بأنها قانون معطوب، بدائي، بحاجة لـ«الإصلاح». في مقدمة الدراسة يعالج حلاق هذا المشكل المفاهيمي منطلقا من نيتشه، ومندمجا بثلاثة مفاهيم أساسية في هذا السياق: القانون والإصلاح والديني.

مهمة حلاق الأساسية في هذه الدراسة تتمثل في «تحرير» مفهوم الشريعة من قبضة الإبيستيمولوجيا الاستشراقية، بإقامة جدار عازل بين مفهوم الشريعة ومفهوم القانون الحديث.

إن هدفه هو إثبات كون الشريعة في الأصل ليست قانونا حديثًا. ولكن إذا لم تكن الشريعة قانونًا فما هي بالضبط؟

في القسم الأول من الدراسة يجيب حلاق عن هذا السؤال، مقدمًا تحليلًا معمقًا في سوسيولوجيا الشريعة، مبينًا الأسس الاجتماعية والأخلاقية التي تنهض عليها بوصفها «ممارسة خطابية» لا بوصفها «قانونا حديثا».

تاريخ الشريعة بوصفها ممارسة، بوصفها نمط حياة، قد

توقف وفقًا لحلاق منذ قرنين تقريبا، منذ اللحظة الكولونيالية تحديدًا؛ إذ عند هذه اللحظة قد تم تحويل الشريعة إلى قانون حديث. ولكن كيف حدث ذلك؟

يجادل حلاق بأن هذا التحول قد تم على أرضية الصراع بين الشريعة وبين الدولة الحديثة؛ لقد كان هذا التحول أثرًا لنصر الدولة المظفر على الشريعة.

في القسم الثاني من الدراسة يحلل حلاق علاقة حيثيات هذا الصراع، مبرزًا الاختلافات الجذرية بين الدولة وبين الشريعة، خاصة فيما يتعلق بسلطة التشريع، وبخطة كل منهما للنظام الاجتماعي. ضاربًا المثل بحالة الهند البريطانية، التي تم فيها «تقنين» الفقه لأول مرة.

منذ اللحظة الكولونيالية إذن وحتى الآن تم تحويل الشريعة إلى مجرد قانون، قانون إسلامي، والفقه إلى مجرد ضرب من الأدبيات، أدبيات شرعية. وهذا التحول قد تم بشكل جذري وعميق للدرجة التي قد تجعله غير قابل للإبطال، ومن ثمّ يتساءل حلاق في خاتمة الدراسة عن أي معنى قد بقي لدعوة المسلمين المعاصرين لاستعادة الشريعة؟

ووائل بهجت حلاق (١٩٥٥)، هو أستاذ الدراسات الإسلامية وتاريخ الفكر الإسلامي بجامعة مكجيل الكندية سابقا، وبجامعة كولومبيا بنيويورك حاليا. من أعماله:

الشريعة: النظرية والممارسة والتحولات، وتاريخ النظريات الفقهية في الإسلام، والسلطة المذهبية: التقليد والتجديد في الفقه الإسلامي، والدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، وابن تيمية في مواجهة المناطقة اليونانيين.

وما هي الشريعة؟ (what is Sharia?)، دراسة منشورة ضمن حولية القانون الإسلامي والشرق أوسطي (yearbook of Islamic and middle eastern law)، المجلد ١٢، عدد ١، ٢٠٠٥، صص ١٥١-١٨١.

وهذه الترجمة هي أول ترجمة عربية لهذه الدراسة الهامة، والمترجمان مدينان بالشكر لبروفيسور حلاق لكونه قام بمراجعة الترجمة بعناية، وأجاز نشرها.

طارق عثمان